



مشروع بيان مملكة البحرين

أمام

اللجنة القانونية التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة (اللجنة السادسة)
في إطار البند المعنون "التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي"

السيد الرئيس،

يطيبُ لي في البداية أن أتقدم إلى سعادتكم وأعضاء المكتب بخالص التهنئة على توليكم رئاسة اللجنة السادسة للدورة التاسعة والسبعين للجمعية العامة. كما أود أن أعبر عن ثقة مملكة البحرين بأن خبراتكم المتميزة ستُساهم في إنجاح أعمال هذه اللجنة. وأضم صوتي إلى البيان الذي ألقاه ممثل المملكة العربية السعودية الشقيقة باسم منظمة التعاون الإسلامي.

يشكلُ الإرهاب تهديدًا خطيرًا للسلم والأمن الدوليين، لما يسببه من خسائر بشرية ومادية كبيرة، وزعزعة الأمن، والاستقرار، والتنمية. وتفاقت هذه التهديدات بفعل الطبيعة العابرة للحدود للأعمال والأيديولوجيات الإرهابية.

فالتطور في التقنيات المتاحة عبر الذكاء الاصطناعي يزيدُ من تعقيد التهديدات الأمنية على المستوى الدولي، حيث يمكن استغلال هذه التكنولوجيا من قبل الجماعات الإرهابية، مما يمنحهم أدوات فعالة لتوسيع دعايتهم وتأثيرهم على نطاق غير مسبوق، خاصة عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

أمام هذه التحديات، من الضروري أن نعمل كمجتمع دولي على تطوير استراتيجيات للتصدي لاستغلال الجماعات الإرهابية للتكنولوجيا المتقدمة، مما يتطلب تعزيز التعاون الدولي لتتبع وتعطيل الشبكات غير الشرعية ووضع أُطر تنظيمية لمراقبة استخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي. هكذا جاءت دعوة سيدي صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، حفظه الله، إلى إقرار معاهدة دولية لتنظيم وحوكمة تطوير الذكاء الاصطناعي، لضمان أن تساهم هذه التكنولوجيا في تحقيق السلام.

السيد الرئيس،

تشيد مملكة البحرين بالجهود المتواصلة للأمم المتحدة ومكبتها لمكافحة الإرهاب، وكذلك الهيئات ذات الصلة التي تسعى لمواجهة هذه التحديات الناشئة، وتدعو إلى مواصلة التنسيق وتكثيف التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله.

وتؤمن المملكة، بأن مكافحة الإرهاب تبدأ بتجفيف منابع تمويله. وقد عززت بلادي بُنيتهما القانونية في هذا المجال عبر مواءمة تشريعاتها الوطنية مع أحدث المعايير الدولية، بما في ذلك تجميد الأصول المالية المشبوهة، وتنظيم المؤسسات غير الربحية لضمان عدم استغلالها في تمويل الإرهاب. وتولي المملكة اهتمامًا بالغًا في هذا الشأن من خلال لجنة مكافحة التطرف والإرهاب وتمويله وغسل الأموال. وقد أثمرت جهود البحرين في تحقيق مراكز متقدمة على مستوى الدول العربية ودول الشرق الأوسط، كأقل الدول عرضة لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفقًا لمؤشر "بازل" لعام 2023.

وانطلاقًا من إيمانها بأن الطبيعة العابرة للحدود للتهديدات الإرهابية تتطلب تعزيز التعاون الدولي والشراكات بين مختلف أصحاب المصلحة، تشارك مملكة البحرين بفعالية في عدة تحالفات دولية لمكافحة الإرهاب، مثل التحالف الدولي ضد "داعش" والتحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب، بالإضافة إلى مركز استهداف تمويل الإرهاب ومشروع مكافحة "داعش" الخاص بمجموعة "إيغمونت". كما تعد البحرين عضوًا مؤسسًا في مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENAFATF)، وتستضيف مقر الأمانة العامة للمجموعة.

السيد الرئيس،

تؤكد بلادي التزامها الكامل بمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله، وحرصها على تعزيز التعاون الدولي لتحقيق الأمن والسلم الدوليين. كما تتطلع إلى مواصلة التعاون المثمر مع الجهات الأممية والدول الأعضاء بما يحقق الأمن والاستقرار المستدامين.

وحيث تواجه دول العالم تحديات عدة في مجال مكافحة الإرهاب، التي تشمل محاولات استغلال التكنولوجيا الحديثة والتمويل غير المشروع، وللتصدي لهذه التحديات، تؤكد مملكة البحرين على أهمية تطوير برامج إعادة التأهيل والمبادرات المجتمعية لتعزيز الوعي بمخاطر الإرهاب.

وتؤمن مملكة البحرين بأهمية دور القطاع الخاص في مكافحة الإرهاب، خاصة في مجال التكنولوجيا والتمويل. لذا، تعمل المملكة على تعزيز الشراكات مع الشركات التكنولوجية والبنوك لضمان عدم استغلالها في الأنشطة الإرهابية.

ختاماً السيد الرئيس، تؤكد مملكة البحرين على أهمية تعزيز تعاون المجتمع الدولي في مجال تبادل المعلومات الاستخباراتية وتطوير أطر تنظيمية لمراقبة استخدام التكنولوجيا المتقدمة، كما تقدم الدعم للبرامج الأممية التي تهدف إلى مكافحة الإرهاب تعزيزاً للأمن الدولي وتحقيقاً للسلام الذي يتطلع إليه الجميع.

وشكراً السيد الرئيس.